لسان اهل بلده القتال ووجه الثاني ان الصبي المراهق قد اشرف على البلوغ وما قارب
التي اعطى حكم في كثير من الاحكام واما ان الكفار منها ثم ان حصل بعد امانه فتنة
قول الامر بنية ازك الامر ويشهد على الكفار حتى يقولوا او يعرفهم من بلاد الاسلام
فكان امان الصبي المذكور بمثابة الاذن في دخول بلاد الاسلام لا في الاقامة فيها
حتى ينصروا انتهى ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح امان العبد المسلم الكافر
او اهل مدينة ومعنى امانه بشرط عند الائمة المذكورين مع قول غيرهم انه لا يصح
امانه فالاول مخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى مر تبتي الميزان ووجه الاول
ان امان العبد في المقصد كامان الصبي وقد قدمنا ما فيه ووجه الثاني انه يحتاج الى
كمال الراي والعبد ناقص العقل والراي عادة ويصح حمل الاول على عبد ظهر للناس
عقله وحسن رايه والثاني على من كان بالعكس ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك
انه لو اصاب احد من المسلمين مسلما في دار الحرب بالمسلمين فلا يلزمه دية
ولا كفارة مع قول الشافعي واحمد في احدى روايتيه انه يلزمه الكفارة بلا
دية والثاني من قولي الشافعي واحمد يلزمه الدية والكفارة فالاول مخفف والثاني
فيه تخفيف والثالث مشدد فوجه الامر الى مر تبتي الميزان ووجه الاقوال
راجعة الى اجتهاد الائمة ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان المسلم اذا طلب المبارزة
جازله ذلك بلا كراهة مع قول الشافعي في احد قوليه انه يكره فالاول
مخفف والثاني مشدد وكذلك قول الائمة الثلاثة ان المستحب ان لا يبارز احد
الا باذن الامير لكن لو بارز بغير اذنه جاز مع قول ابي حنيفة ان المبارزة حرام
الا ان يكون المبارز في منعة من المسلمين فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فوجه
الامر في المسالتين الى مر تبتي الميزان ووجههما ظاهر راجع الى حكم دوي الراي من
المسلمين ومن ذلك قول ابي حنيفة يجوز استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة
كعبدة الاوثان لكن من الهم منهم دون العرب مع قول مالك والشافعي واحد في احدى
روايتيه ان ذلك لا يجوز مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد فوجه الامر الى
مر تبتي الميزان ووجه الاول عدم احترام من لا كتاب له ولا شبهة كتاب من العجم
ووجه الثاني شرف عنصر العرب فلا يجري عليهم ما يجري على غيرهم ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه لو اسلم كافر قبل الاسر له عصم نفسه وماله وان كان في دار الحرب
مع قول ابي حنيفة ان كان في دار الحرب من الغنائم وغيرها فان كان في يد

او يد مسلم او ذمي لم يعصم وان كان في يد حربي عصم فالاول مخفف على الكفار بالعصمة المذكورة
والثاني مفصل فوجه الامر الى مر تبتي الميزان ودليل الاول قوله صلى الله عليه وسلم امرت
ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا
بحق الاسلام وحسابهم على الله ووجه الثاني الاول من التفصيل في قول ابي حنيفة تملك الحكم
لدار الحرب في العقار وما في فلك من الاعمانة لهم على ما قدمنا ووجه التفصيل في الشق
الثاني من كلام ابي حنيفة واضح ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو دخل حربيون
دار الاسلام لم يجز سبيهم مع قول ابي حنيفة يجوز اذ ذلك فالاول مخفف على الحربيين والثاني
مشدد عليهم فوجه الامر الى مر تبتي الميزان ووجه القولين راجع الى راي امير السرية
او اهل الراي من العسكر

كتاب قسم الفيء والغنيمة

اتفق الائمة على ان ما حصل في ايدي المسلمين من مال الكفار بايجاف الخيل والركاب فهو غنيمة
فيه وعروضه الا السلب كما سيأتي تفصيله واتفقوا على ان نوع الخمس من الغنيمة
الباقية تقسم على من شهد الوقعة بنية القتال ومن حل منهم القتال كل واحد واتفقوا
على انهم اذا اقتسموا الغنيمة وحاز كل منهم ما اتصل بيده ولم يكن لذلك المدد سهم حصته واتفقوا
على ان للامام لو قسم الغنائم في دار الحرب نفذت القسمة وكذلك اتفقوا على ان للامام
ان يفضل بعض الغانمين على بعض وكذلك اتفقوا على ان الامام مخير في الاساري
بين القتل والاسترقاق واتفقوا على انه لا يجوز لاحد من الغانمين ان يطا جارية
من السبي قبل القسمة واتفقوا على ان القاتل من الغنيمة قبل حيازتها اذا كان له
فيها حق لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه
ومن ذلك قول الشافعي واحد انه اذا كان في مال الكفار المغنوم منهم سلب استحقه
القاتل من اصل الغنيمة سواء اشرط ذلك الامام ام لم يشرط فالاول انما يستحقه
القاتل اذا عزر نفسه في قتل مشرك واذا لم يعزر نفسه عند قول مالك وابي حنيفة ومالك
ان القاتل لا يستحق السلب لان شرط له الامام ثم بعد السلب يؤدي الخمس من
الغنيمة فالاول مخفف على المقاتلة بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم فوجه الامر
الى مر تبتي الميزان ووجه الاول تشجيع المسلمين على القتال لما فيهم من الخوف الذي
يقاتل لاجل الدنيا واذا لم يعط ذلك القاتل ضعف عزمه في القتال ووجه الثاني
مراعاة الاورع مع امير الجيش فان سمح له بالسلب اخذه والا ترك لان له النظر
العام على العسكر وقد يجاوز الى ذلك السلب الى بيعه وقسمه بينهم فيكون